

في افتتاح ندوة "القيم ودورها في عالم المال والأعمال":

بن طالب يدعو إلى تبني النزاهة وتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية



أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب، على ضرورة تطبيق مبدأ النزاهة والقيم في مجال المال والأعمال.. مشيراً إلى أن غياب النزاهة والقيم الحميدة أحد الأسباب الرئيسية في انتشار الفساد والغش في مختلف المعاملات التجارية. وأضاف الوزير بن طالب في افتتاح ندوة بعنوان "القيم ودورها في عالم المال والأعمال" والتي أقامتها أمس بصنعاء الجمعية اليمنية للتنمية الأعمال: لا بد أن تترجم القيم الحقيقية في المجتمع على الواقع ابتداء من القمة وصولاً إلى القاعدة حيث تمر مناقصات واتفاقيات وخالية من القيم والنزاهة.. داعياً الهيئة العليا لمكافحة الفساد إلى تبني مبدأ النزاهة والقيم لتعزيز مبدأ الشفافية في المناقصات واتفاقيات المشاريع المختلفة. وقال وزير الصناعة والتجارة: إن مؤتمر الحوار الوطني هو الوحيد الذي يد المجتمع والأمل مربوط بمخرجاته.. ونتمنى أن تكون مخرجاته عند مستوى ثقة المجتمع.

من جانبه ألقى مدير عام المعلومات بهيئة المواصلات والمقاييس جمال محمد عبدالرحمن وممثل الغرفة التجارية والصناعية أنور جارالله كلمتين أشارا فيهما إلى وجوب المشاركة الإيجابية من المجتمع لإنجاح نتائج مؤتمر الحوار الوطني.. مؤكداً أن مجموعة القيم الحميدة لها دور مهم في مجال المال والأعمال.. داعين إلى إيجاد ميثاق شرف بين رجال المال والأعمال قائم على مبدأ القيم والنزاهة والشفافية. بدوره ألقى نائب رئيس الجمعية اليمنية لتنمية الأعمال محمد مسلم كلمة أشار فيها إلى أن الندوة تهدف إلى توجيه

حسن شرف الدين

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب، على ضرورة تطبيق مبدأ النزاهة والقيم في مجال المال والأعمال.. مشيراً إلى أن غياب النزاهة والقيم الحميدة أحد الأسباب الرئيسية في انتشار الفساد والغش في مختلف المعاملات التجارية.

وأضاف الوزير بن طالب في افتتاح ندوة بعنوان "القيم ودورها في عالم المال والأعمال" والتي أقامتها أمس بصنعاء الجمعية اليمنية للتنمية الأعمال: لا بد أن تترجم القيم الحقيقية في المجتمع على الواقع ابتداء من القمة وصولاً إلى القاعدة حيث تمر مناقصات واتفاقيات وخالية من القيم والنزاهة.. داعياً الهيئة العليا لمكافحة الفساد إلى تبني مبدأ النزاهة والقيم لتعزيز مبدأ الشفافية في المناقصات واتفاقيات المشاريع المختلفة. وقال وزير الصناعة والتجارة: إن مؤتمر الحوار الوطني هو الوحيد الذي يد المجتمع والأمل مربوط بمخرجاته.. ونتمنى أن تكون مخرجاته عند مستوى ثقة المجتمع.

بحث التعاون بين المنطقة الحرة بعدن والشركات الاستثمارية الهندية

استعرض اللقاء الذي حضره وكيل محافظة عدن سلطان الشعيبي أوجه التعاون بين المنطقة الحرة بعدن وعدد من الشركات الهندية الإستثمارية في المجالات الاقتصادية المختلفة إلى جانب برامج التدريب والتأهيل التي ستقدمها جمهورية الهند لليمن وتقييم ما تم تنفيذه من برامج تأهيلية والمقدمة من قبل الـ ITEC . وخلال اللقاء تم التأكيد على ضرورة الإستمرار في تنمية العلاقات الثنائية المميزة التي تربط البلدين الصديقين منذ القدم .

بحث رئيس المنطقة الحرة بعدن الدكتور عبدالجليل شائف الشعيبي أمس مع القائم بأعمال السفارة الهندية بصنعاء آر فينكاتيسان التحضيرات الجارية لزيارة وزير الصناعة الهندي لليمن الأسبوع القادم . كما بحث الجانبان خلال اللقاء إمكانية عرض احتياجات المنطقة الحرة بعدن في مجال الترويج والاستفادة من خبرات الجانب الهندي في كافة المجالات الاقتصادية والتي ستسهم في السير قدماً نحو تطور المنطقة الحرة.

ملياران و420 مليون ريال إيرادات فرع الهيئة العامة للتأمينات خلال التسعة الأشهر الماضية بالحديدة

الحديدة/سبأ بلغ إجمالي إيرادات فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بمحافظة الحديدة خلال من يناير- سبتمبر الماضي من العام الجاري مليارين و420 مليوناً و158 ألف ريال. وأوضح مدير عام فرع الهيئة بمحافظة عباس بوجي لـ(سبأ) أن إجمالي المعاشات التي صرفت خلال تلك الفترة بلغ مليارين و207 ملايين و772 ألف ريال لعدد 6 آلاف و793 حالة. وأشار إلى أن عدد المتقاعدين الذين منحوا قروضاً 365 حالة بمبلغ 49 مليوناً و822 ألف ريال. مبيناً أن الفرع استقبل 270 ملفاً جديداً من الخدمة المدنية والجهات الأخرى، فيما تم تنزيل 206 حالات لعدم وجود استحقاق وتعديل 85 حالة من أحياء إلى ورتة كما تم إجراء بحوث ميدانية لعدد 178 حالة.

مناقشة أنشطة فرع هيئة الأراضي بحضور

صنعاء/ سبأ ناقش رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني الدكتور عبدالله عبيد الفضلي ومحافظة حضرموت خالد الدينبي نشاط فرع الهيئة بمحافظة حضرموت واحتياجاته. واستعرض اللقاء عدداً من القضايا والموضوعات المتصلة بمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه سير العمل والنشاط وفرع الهيئة بحضرموت وإمكانية دعمه بالكوادر البشرية المؤهلة والإمكانات المختلفة ليتسكن من القيام بدوره بالشكل المطلوب. وفي اللقاء أشار رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني إلى أن هذه اللقاءات مع قيادات السلطات المحلية بالمحافظات تأتي في إطار جهود الهيئة للتنسيق والتعاون لتفعيل دور فروع الهيئة والارتقاء بمستوى أدائها في تشجيع وخلق بيئة مناسبة وأمنة للاستثمار. وأكد أهمية تضافر الجهود بين الهيئة والمحافظات والمجالس المحلية بما يخدم الاستثمار والتنمية. من جهته أكد محافظ حضرموت استعداد قيادة المحافظة والمجلس المحلي للتعاون وتذليل الصعوبات وتقديم الدعم والمساندة لفرع الهيئة بالمحافظة بما يمكنه من تنفيذ مهامه وبرامجه والحفاظ على أراضي وعقارات الدولة.

مناقشة احتياجات مديرية مناخة من المشاريع التنموية

صنعاء/سبأ ناقش محافظ صنعاء عبدالغني حفظ الله جميل أمس، مع عدد من مشائخ واعيان مديرية مناخة ، احتياجات المديرية من المشاريع التنموية والتنسيق والتعاون لحل مشاكل المواطنين ومطالبهم التنموية وبما يعزز الأمن والاستقرار. وخلال اللقاء أكد المحافظ اهمية تعاون كافة ابناء المديرية لتحقيق قدر مناسب من التطور في مختلف المجالات وعلى رأسها تحقيق الأمن والاستقرار. وحث المحافظ المجتمعين على ضرورة تحديد احتياجات المواطنين ومشاكلهم ومساندة الجهود الرسمية في حلها . من جانبه أكد مشائخ واعيان مناخة تعاونهم الكامل ووقوفهم إلى جانب كل الخطوات والقرارات والاجراءات التي تتخذها قيادة المحافظة في رفد المديرية بالمشاريع التنموية والخدمية بالمديرية.

مناقشة إنشاء معهد مهني جديد وتأهيل المعهد اليمني الصيني



من المعهد القديم إلى المعهد الجديد ليتسنى لهم البدء في إعادة تأهيل المعهد القديم" المدرسة الفنية سابقا " بالتجهيزات الحديثة التي تواكب التطورات وتلبي الاحتياجات. فيما نوه وزير التعليم الفني والتدريب المهني بدعم واهتمام جمهورية الصين الشعبية الصديقة بقطاع التعليم الفني والمهني في اليمن .. مؤكداً حاجة اليمن إلى خبرات صينية وزيادة عدد المعلمين في المعهد الجديد وتنوع تخصصاتهم بما يكفل تطوير نوعية المخرجات وتخريج عمالة مؤهلة قادرة على المنافسة في السوق المحلية والإقليمية.

حضر اللقاء القائم بأعمال وكيل قطاع التخطيط والمشاريع طه نعمان، والوكيل المساعد لقطاع سوق العمل علي زهرة، وعميد المعهد اليمني - الصيني بصنعاء ياسين مقبل .

صنعاء/سبأ ناقش وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور عبدالحافظ نعمان خلال لقائه أمس مستشار السفارة الصينية بصنعاء سيو تشن وضع المعلمين الصينيين بالمعهد اليمني -الصيني للعلوم التطبيقية وترتيبات الإقامة والسكن لهم. وتطرق اللقاء إلى الاتفاقية الموقعة مؤخراً بين البلدين الصديقين في مجال التعليم الفني خلال زيارة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية للصين الأسبوع الماضي بشأن إنشاء معهد مهني جديد وكذا إعادة تأهيل وترميم المعهد اليمني -الصيني للعلوم التطبيقية" حدة سابقاً".

وأشار المستشار الصيني إلى أن السفارة استلمت المخططات الخاصة بإنشاء المعهد التقني الجديد والذي ستقوم الصين بتحويل إنشائه وتجهيزه خلال الفترة القادمة

الحكمة الإدارية تبدأ النظر في دعوى نقابة تجار السيارات المستخدمة

إبراهيم الأشموري

بدأت المحكمة الإدارية الابتدائية بأمانة العاصمة أمس أولى جلساتها للنظر في القضية المرفوعة من نقابة تجار ومستوردي السيارات المستخدمة ضد وزارة المالية ومصحة الجمارك. واستمعت المحكمة الإدارية برئاسة القاضي الدكتور بدر علي الجمرة إلى عريضة الدعوى التي تطالب بإلغاء قرار وزارة المالية لاصادر برقم 452 لسنة 2013م لمخالفته الصريحة كما تقول الدعوى للقانون ولما يترتب عليه من أضرار مادية جسيمة سواء لتاجر أو المواطن.

وطالبت نقابة تجار ومستوردي السيارات المستخدمة المحكمة بوقف نفاذ القرار محل الدعوى حتى يتم الفصل في القضية المنظورة أمام القضاء. ويقول أمين عام النقابة علي تحطان أن النقابة لجأت إلى القضاء بعد أن استنفدت كل الوسائل من أجل إيقاف هذا القرار المخالف للقانون الخاص بالتعرفة الجمركية للسيارات المستخدمة والذي من شأنه أن يصيب النشاط التجاري في استيراد السيارات المستخدمة بالشلل التام وسيلقي بأعباء إضافية على المواطن البسيط وخاصة من ذوي الدخل المحدود الذين يجدون في مثل هذه المركبات خياراً مناسباً لقدراتهم الشرائية.

من جانبه اعتبر قيس النجاشي مسؤول المتابعة والخدمات بنقابة تجار السيارات بأن المذكرة التي أصدرتها مصلحة الجمارك أمس والتي تضمنت توجيه بتسجيل السيارات التي تم شحنها قبل تاريخ 10 / 1 / 2013م بأنه غير كاف ولا يلبي احتياجات ومتطلبات تجار السيارات المستخدمة ولا المواطنين المستفيدين من هذا النشاط في ظل عدم إلغاء القرار الوزاري المنطور أمام المحكمة التجارية. وبحسب مؤسسة شاطر للمحاماة والتي منحت تفويضاً من قبل نقابة التجار للترافع بالوكالة عنها أمام المحكمة فإن قرار وزارة المالية رقم 425 لسنة 2013م جاء مخالفاً لقانون الجمارك ولقانون التعرفة الجمركية وتعديلاتها للمادتين 5 و6 بالقانون رقم 10 لسنة 2012م. وتطالب نقابة التجار بسرعة صدور الحكم القضائي بإلغاء هذا القرار وإلزام وزارة المالية ومصحة الجمارك بتطبيق القانون الخاص بالتعرفة الجمركية للسيارات المستخدمة والحكم على المدعي عليهما وزارة المالية ومصحة الجمارك بالتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بالنقابة والتي تزيد عن 150 مليون ريال ناهيك عن محاسير وآتعب التقاضي.

وكانت المحكمة الإدارية قد أقرت تأجيل النظر في هذه القضية إلى التاسع من ديسمبر القادم.